العنوان:	أمن المعلومات
المصدر:	مكتبات نت
الناشر:	ايبس كوم
المؤلف الرئيسي:	عباس، طارق محمود
المجلد/العدد:	مج 2, ع 3,4
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2001
الشهر:	مارس ، أبريل
الصفحات:	16 - 17
رقم MD:	41019
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	التأليف، أمن المعلومات، الإنترنت، القوانين والتشريعات، الملكية الفكرية، البحث العلمي، علوم المعلومات، شبكات المعلومات، التجسس، القرصنة الإلكترونية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/41019

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أمـــن المعلومـات

طارق عباس

أخصائي مكتبات بالهيئة العامة للأبنية التعليمية

ارتبطت أغلبية الدول العربية بالإنترنت، وهو أمر طال انتظاره، فازدادت الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها شبكات البيانات الحكومية في هذه الدول، ولا نعني أن مصدر الخطر يكمن في الربط بالإنترنت، بل في ضعف الجانب الأمني لهذه الشبكات، واعتمادها على أنظمة عالمية واسعة الانتشار، يعرف معظم خبراء الشبكات والمعلومات أدق جوانبها الأمنية. وتنتشر في الإنترنت، مواقع كثيرة، تقدم شروحا وافية لطرق اختراق هذه النظم، واستغلال الثغرات الأمنية فيها، للحصول على المعلومات المختلفة، فتكون بذلك سهلة الاختراق نسبيا، إذا لم تتوافر الحلول الأمنية المناسبة.

ويعتقد الكثيرون أن مصادر محاولات اختراق الأنظمة والشبكات العربية، تقتصر على المخترقين الأفراد، أو منظمات عالم إنترنت السفلي، مثل منظمات الهاكر، التي تحاول دائما، توجيه محاولات الاختراق، نحو أنظمة وشبكات ومواقع المنظمات والجهات الحكومية في العالم أجمع، لكن هذه المحاولات، لا تؤدي في أغلب الأحيان إلا إلى نتائج تخريبية يمكن إصلاحها، إذا وجدت نسخ احتياطية من هذه البيانات.

أما الجانب الأخطر في هذه العمليات، فيكمن في محاولات التجسس الدولي التي تنقل أسرار دول بأكملها إلى دول عدوة، لقد تقلص دور الجواسيس الدوليين، الذي كان منتشرا أيام الحرب الباردة، واقتصر هذا الدور على حالات خاصة.

وتحولت طرق التجسس في عصر الإنترنت إلى عمليات تجسس إلكترونية، واختراق لأنظمة وشبكات الدول فيما بينها، فمعظم دول العالم تحتفظ بوثائقها السرية مخزنة بهيئة رقمية في مزودات سرية، بعد تشفيرها بمفاتيح تشفير عالية الأمان، وتضمن بذلك شبه استحالة كسر هذه الشفرة، والاطلاع على محتوى هذه الوثائق.

وإذا نظرنا إلى حلول أمن المعلومات المطبقة في الأنظمة المعلوماتية والشبكات التي تعتمدها كثير من الحكومات العربية، مثل جدران النار، ستجدها جميعا مصنفة خارجيا، وستجد كذلك أن العشرات منها تعتمد على حلول أمنية مصنفة في إسرائيل، وما يزيد الطين بلة، هو جهل القائمين على هذه الشبكات العربية التابعة للقطاع الحكومي، بهذه الحقيقة. فالاعتماد الكلي على تقنيات أجنبية للحفاظ على أمن معلوماتنا، وتطبيقها على الشبكات الرسمية التابعة للدول العربية، هو تعريض لأمن الوطن القومي لهذه الدول للخطر، ووضعه تحت سيطرة دول غريبة، بغض النظر عما إذا كانت هذه الدول عدوة أم صديقة، فالدول تتجسس على بعضها، بغض النظر عن نوع العلاقة بينها، وهذه حقيقة قائمة لا يمكن نفيها، وقد تطورت أساليب التجسس في هذا العصر، وأصبحت الأسلحة المعتمدة هي الوسائل الإلكترونية، وخاصة عبر الإنترنت.

ولا يقتصر الأمر على التجسس على المعلومات لأهداف عسكرية وسياسية، بل يتعداه إلى القطاع التجاري، فنحن نعلم جليا الآن أن الشركات العاملة في مجال تقنية المعلومات، يتجسس بعضها على بعض، وعلى مستخدمي منتجاتها (مثلما فعلت شركة إنتل، ومايكروسوفت، وغيرها بالإضافة إلى شبكات ومواقع إنترنت عديدة)

للحصول على معلومات تؤهلها لأفضلية المنافسة في الأسواق، أو لصالح جهات حكومية معينة.

لهذا السبب شددنا على ضرورة تطوير حلول أمن المعلومات محلياً، أو على الأقل، وضع الحلول الأمنية الأجنبية التي نرغب باستخدامها تحت اختبارات ودراسات مكثفة، والتأكد من استقلاليتها، وخلوها من الأخطار الأمنية.

كما حذر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من تزايد معدلات اختراق المعلومات داخل شبكة الإنترنت وتعرض معاملات التجارة الإلكترونية العربية التي تتجاوز استثماراتها حالياً حوالي ٧ مليار دولار للقرصنة والسرقة نتيجة تفاقم ظاهرة تسرب البيانات والمعلومات الأمر الذي قد يؤدي إلى فوضى عارمة في عالم التجارة الإلكترونية، ويفقدها مصداقيتها وخصوصيتها وآفاقها في إبرام الصفقات والمحافظة على المعلومات والبيانات المتعلقة بها من السرقة.

نتمنى في النهاية، أن نعرف مواطن الخصائص في الإجراءات التي نتبعها في مجال أمن المعلومات، وأن نصلح هذه الأخطاء وأن نستفيد كذلك، من تجارب الآخرين في الاعتماد على الذات وأن نطور التقنيات التي نستخدمها بأنفسنا، أو أن نشارك على الأقل في تطويرها، فمن غير المقبول أن نعتمد كلياً، على جهات أجنبية للمحافظة على أمن شبكاتنا وخاصة عندما تكون أفضل الحلول المقدمة، تنتج عن وادي السيليكون الإسرائيلي، فإذا أردنا أن نمتلك حريتنا فعلينا أن نعتمد على ذاتنا في إنشاء وتطوير التقنيات التي نستخدمها وخاصة الأمنية منها.

طارق عباس

قراء على الخط

من القلب

حرصا على مكانة مكتبات.نت ورغبة في استمرارها بمستوى عال في جميع مجالات وفنون الإنتاج الفكري والعلمي في التخصص حتى إخراجه ونشره وسلامة لغته، ليصل إلى يد القارئ والمشترك وصولا يرضيه حالا ومقالا. لذا فإني أرسل إليكم غير منتقص ولا مبدد لجهد ستتزايد ثمرته بإذن الله، مع الحرص من جانبكم على المادة العلمية والموضوعية قبل أي اعتبار آخر إلا ما يسبق ذلك من حرص على إخلاص العمل لله وإرادة عزة الأمة والتمكين لها.

فاسمحوا لي واقبلوا مني رسالتي هذه وهي تتحدد في ملاحظات حول الاهتمام بقواعد اللغة التي يجب أن يلتزم بها كل كاتب خاصة إذا كان حول تخصص المكتبات والمعلومات فإن أصحاب هذا التخصص من أولى الناس بالحرص على قواعد اللغة. ولا آتي بجديد إن قلت إن على هيئة تحرير المجلة أن تراجع جميع المقالات والمراسلات التي ترد إليها مراجعة لغوية مرتين على الأقل، مرة عند الورود وأخرى قبيل الطباعة، ونسأل الله لكم التوفيق الدائم والخير كله.

عبد السميع الحسيني

مكتبة المقاولون العرب

هيئة التحرير..

بكل السعادة استقبلنا رسالتك إيمانا منا بأن التواصل بيننا وبين قرائنا والنقد البناء هما السبيل للتطوير وتصحيح المسار. وردا على ملاحظاتكم نود أن نؤكد لك أننا بعد مرور عام كامل من عمر المجلة أصبحنا أكثر حرصا على عمليات المراجعة والتدقيق اللغوي وهو ما يؤكده العدد الأول والثاني من السنة الثانية والذي جاء خاليا من الأخطاء بنسبة ٩٥٪. وفي الختام نشكر لك كلماتك الرقيقة.